المرأة وسوق العمل بين الواقع والمأمول

ارتبطت العلاقة بين المرأة وسوق العمل بطرح قضيتي المرأة من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى، فالمرأة تطرح قضايا الإنسان عامة كما تطرح قضايا نوعية التطور الاجتماعي ورفاهية الحياة وشروط التجدد الذاتي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحرير الإنسان من الاستغلال والفقر والمرض والأمية ، كما أنها ترتبط بالفعل الاجتماعي بمفهومه العام والمتنوع والمتعلق بنصف القوى البشرية داخل المجتمع ومساهمتها في أخذ القرار داخل الأسرة والقرية والمدينة والوطن والإقليم والعالم.

لذلك فإن موقع المرأة بهذا المنظور الشمولي يطرح مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل التقليدي بين الرجل و المرأة داخل المجتمع، كما يضمن رؤية متجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل والشراكة.

أما قضية سوق العمل فتطرح إشكالية بناء القدرات والهياكل والنظم بطريقة تدفع البلاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ولا يمكن لقضايا التنمية أن تطرح بصفة شمولية دون وضع الإنسان رجلا أو امرأة في صدارة الاهتمام كقوة لتحقيق التنمية وقدرة على تسييرها وكطرف مؤهل لأقسام نتائجها حسب آليات توزيع عادلة ولا أقول متساوية، فالتنمية بهذه الرؤية تجعل من أهدافها الأساسية تحسين أوضاع النساء وتوفير الفرص المتكافئة لهن مع الرجل في النشاط الاقتصادية كما توفر فرصاً متكافئة للرجال مع النساء غي النشاطات الاجتماعية ويكون التكامل ضمن التوازن.

ونستعرض في هذا الموضوع رؤية تحليلية عن مشاركة المرأة في سوق العمل والمعوقات التي تواجهها في هذا الشأن، إلى جانب وضع المقترحات الكفيلة بمعالجة هذه الإشكالية.

ومن هذه المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل :

كفاح داود

التقاليد والأعراف الاجتماعية المتوارثة

ترتبط هذه المعوقات بالمخلفات الثقافية والاجتماعية التي اعتبرت المرأة كائنا (دونيا) حيث إن هذا يتطلب عملاً متواصلاً وآليات قادرة على تغيير هذه النظرة للمرأة وجعلها مصدر اعتزاز وقدرة مشاركة وعنصر توازن، فيتم إعدادها منذ مراحل طفولتها المبكرة للدور الاجتماعي وللدور الاقتصادي بصفة متكاملة مع دور الرجل فنضمن الشراكة والتكامل.

ويلعب الإعلام في بعض الأحيان – بتكريسه التحيز للرجل وللمفاهيم الرجولية دوراً مهماً في تكريس الوصاية الدائمة على المرأة وتقوية المعوقات الاجتماعية أمام التكامل.

ومن هذا المنطلق، تلعب المؤسسات التعليمية دوراً في إزالة هذا المفهوم الاجتماعي الساند لعمل المرأة وضرورة مشاركتها في التنمية.

عدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل

من الملاحظ أن المؤسسات التعليمية تساهم في توسيع هذه الفجوة، حيث إن مخرجات التعليم في واد ومتطلبات سوق العمل في واد آخر، وهذه الشكوى دائماً ما تطرح من قبل القطاع الخاص، وبالتالي، لابد من إعادة النظر في كل المناهج التعليمية وما يتلاءم مع متطلبات مرحلة التنمية وسوق العمل في الداخل والخارج حتى تكون مخرجات التعليم مهيأة للعمل وفقاً لتلك المتطلبات.

ضعف وقلة التدريب الخاص بالمرأة خصوصياً في القطاع الخاص

إن الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تتطلب وضع برامج خاصة بتدريب وتأهيل ودعم المرأة لتنخرط في سوق العمل، حيث نلاحظ أن فرص المرأة نتيجة لضغط برامج الإصلاح الاقتصادي قد قلصت، وبالتالي فإن هذه الفرص للإندماج الاجتماعي أقل من الفرص المتاحة للرجل.

ويطرح هذا الموضوع دعم البرامج الخصوصية لإدماج المرأة اليمنية في سوق العمل حتى تتناسب مساهمتها في المنظومات التعليمية والمنظومات المهنية خصوصاً في القطاعات المنظمة والواعدة مثل قطاع الخدمات.

ويتطلب هذا وضع برامج خصوصية تدعم المرأة في دخولها في هذه القطاعات المهنية الحديثة حتى تتناسب مشاركتها الجامعية المهمة مع مشاركتها الإنتاجية في القطاعات الواعدة.

غياب وقلة مصادر التمويل

تأتي قضية تمويل المشروعات لتشكل عائقاً آخر أمام إندماج المرأة اليمنية في سوق العمل. حيث إن الحصول على القروض لتمويل المشاريع خصوصاً القروض المقدمة من مؤسسات التمويل يتطلب مخاطرة بالنسبة للمرأة، لأنها تفتقد في غالب الأحيان الضمانات الأساسية نظراً لصعوبة توفير وثائق الملكية في ظل المنظومة الاجتماعية التقليدية القائمة وأيضاً ضعف المدخرات المالية نتيجة اتجاه المرأة أكثر لتعهد مصاريف الأسرة وهو ما أثبتته كل الدراسات المنجزة ، كما يمثل تعامل مؤسسات القرض مع المرأة باعتبارها كائنا ضعيفاً معوقاً آخر أمام حصولها على التمويلات.

نظرة القطاع الخاص للمرأة

في معظم الأحيان يتهرب من مؤسسات القطاع الخاص من توظيف المرأة لمبررات كثيرة. وعلى هذا الأساس لابد من وضع معالجات لتلك النظرة والمبررات التي لا أساس لها فكل قوانين العمل تعطي فرصاً متساوية لكل من المرأة والرجل في العمل، وإن كانت هناك ظروف معينه للمرأة مثل: فترة الحضانة أو الإجازات المرتبطة بالوضع فهذه مسائل لا يمكن اعتبارها معيقة لظروف عمل المرأة في القطاع الخاص. وحتى لا نبالغ في هذا الطرح فإن عدداً من مؤسسات القطاع الخاص لديها أي تحفظات على عمل المرأة فيها.

وفي الختام مهما كانت المعوقات فإن المرأة قادرة على العطاء ومواجهة التحديات التي تعترضها لتلعب دوراً محورياً في عملية التنمية وتحسين وضعها المعيشي من خلال تحسين نسبة مشاركتها في سوق العمل.

الأمومة المأمونة

بشير الحزمي

تهدف الأمومة المأمونة بدرجة أساسية إلى أن تمر فترة الحمل والولادة بسلام وبدون مضاعفات قد تؤدي إلى عجز وظيفي للأم ولجنينها (وليدها) سواء بشكل مؤقت أو مدى الحياة وتقليل معدل وفيات الأمهات، وهذا يتم من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرأة أثناء الحمل والولادة وما بعدها (مرحلة النفاس)، وعبر رعاية ماهرة أثناء التوليد واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب كالذهاب للمرفق الأقرب عند ظهور علامات الخطر أثناء الحمل، والوضع.

الأمومة المأمونة من العناصر الرئيسية للصحة الإنجابية، ونقصد بها رعاية شاملة تتركز في دعم وتعزيز صحة الأم والوليد (بدنياً ونفسياً واجتماعياً) بالإضافة إلى تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية.

ومن البيانات الإحصائية نجد أن معدل وفيات الأمهات في اليمن في سن الإنجاب 365 لكل 100.000 ولادة حية ما يعني أن سبع أمهات يقضن نحبهن يومياً، وهي من المعدلات المرتفعة عالمياً علماً أن 72 ٪ من هذه الوفيات تحدث بعد الولادة (مرحلة النفاس).

ويرجع هذا إلى عدة عوامل خطيرة منها: الإنجاب المبكر والمتأخر، وتكرار الحمل والولادة بدون فاصل زمني أقلة ثلاثة أعوام، وإهمال رعاية البنات في طفولتهن ، والأمية الشائعة في أوساط الفتيات والفقر ، والعمل المرهق للمرأة، وبعض الممارسات الضارة ضد المرأة، وغياب مشاركة المرأة في إبداء الرأي والمشورة واتخاذ القرار ، وقلة وعي المجتمع أن المرأة الحامل معرضة لمخاطر الحمل والولادة وما بعدهما، والولادات المنزلية بأيد غير مدربة.

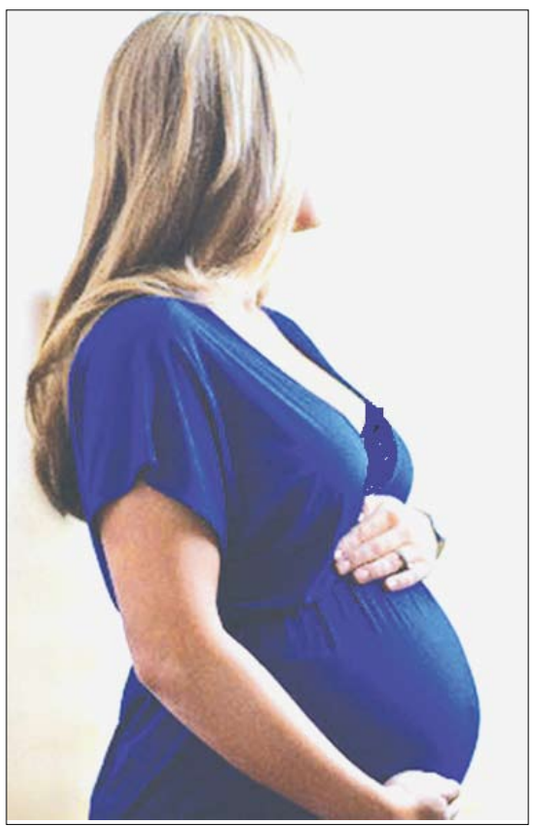

وكذا عدم تقدير علامات الخطورة، والتأخر في اتخاذ قرار سليم مثلاً إلى أين ومتى يتم نقل المرأة الحامل ذات المخاطر خلال الوضع؟ والتأخر في نقل المرأة ذات المخاطر خلال الوضع لعدم الاستعداد بالتجهيزات اللازمة (وسيلة نقل) قبل الوضع، أو لوعورة الطريق وبعد المسافة بين المنزل والمرفق الصحي أو لظروف اقتصادية (الفقر) وأحياناً اجتماعية كما أن تأخير تقديم الخدمة الصحية وأضعفها في المرفق الصحي كغياب الكوادر المؤهلة أو الإمكانات أو غياب بنك الدم كلها تلعب دوراً مهماً أيضاً.

وأوضح المسح اليمني لصحة الأسرة (التقرير الأول – يوليو 2003م) مؤشرات ديمغرافية (سكانية) مهمة منها مايلي: حوالي 55 ٪ من الحوامل في اليمن لم يحصلن على رعاية أثناء الحمل ولولمرة واحدة، رغم أن أكثر من النصف عانين من مضاعفات ومخاطر أثناء الحمل وحوالي 67 ٪ من الولادات لم يشرف عليها مقدم أو مقدمة خدمات صحية مؤهلة وحوالي 87 ٪ لم يحصلن على رعاية صحية بعد الولادة، وهي مؤشرات منذرة بالخطر لابد من تجاوزها من خلال تشجيع الزوجين على زيارة المرافق الصحية للرعاية أثناء الحمل، والإعداد للولادة في المرفق الصحي أو بإشراف كادر مؤهل ومتابعة صحة الحامل والجنين في فترة مابعد الولادة.

المجلس الوطني للسكان
NATIONAL POPULATION COUNCIL
إشراف / الأمانة العامة

القطاع الزراعي والتنمية المستدامة

أمين عبدالله إبراهيم

الزراعة من أهم المحاور الرئيسية التي تناولتها العديد من المبادرات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وعلى مستوى قمة هرم الأمم المتحدة، والتي عادة ما يتم فيها طرح ومناقشة مثل هذه المبادرات المهمة التي تتضمن الزراعة والمياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي والتغير المناخي، في مؤتمرات دولية عالمية رفيعة المستوى، من أبرزها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ والمؤتمر الدولي الخاص بالأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية الذي عقد في العاصمة الإيطالية روما في يونيو 2008م ومؤتمرات أخرى عديدة لايتسع المجال هنا لذكرها والمهم هو مدى اهتمام تلك المؤتمرات القممية الدولية بقضية الزراعة نظراً لما تشكله من أهمية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، إذ تلعب دوراً حيوياً في صحة وبقاء الإنسان لأنها تشكل المصدر الرئيسي للغذاء، خاصة إذا ما علمنا أن توفير الغذاء للشعوب في حاضرنا اليوم أصبح تحقيقه من الصعوبة بمكان ، حيث بات يؤرق حكومات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب زيادة عدد سكان العالم وعدم قدرة المنتجات الزراعية المختلفة النباتية منها والحيوانية على تلبية احتياجات السكان الغذائية، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية خاصة السلع الغذائية الرئيسية التي يعتمد عليها الفقراء - مثل القمح والأرز - في العيش والبقاء.

ووفقاً لتحليلات وتوضيحات وتأكيدات خبراء الاقتصاد والتنمية والسكان، يعتبر الاختلال في العرض والطلب على السلع الرئيسية ، خاصة الغذائية، من أهم القضايا والتحديات التي تواجه الدول النامية ومنها بلادنا، نظراً لما يترتب عن هذا الاختلال من ارتفاع في الأسعار كما هو الحال بالنسبة لأسواق الحبوب، حيث شهدت مؤخراً أسعار القمح والأرز ارتفاعاً حاداً ما جهل التكيف معها أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد لهذه الدول، ذلك لأن العديد منها تشكل موطناً للفقراء وجيوباً للفقر، إذ يحدد الفقر الغذائي بالسعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان من أجل العيش والبقاء، وهو الأمر الذي يعيق تحقيق أحد أهم أهداف الألفية الإنمائية والمتمثل في الحد من الفقر وتخفيض عدد الفقراء إلى النصف، كذلك لا يعتبر الاختلال في العرض والطلب على السلع الغذائية ناجماً عن الزيادة السكانية وبالتالي زيادة في حجم الاستهلاك فحسب، بل أن النشاط الزراعي غير المستدام أدى إلى تدهور التربة خاصة تربة الأراضي الزراعية نتيجة استخدام أو ممارسة أساليب زراعية غير مستدامة، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من (300) مليون من المزارعين في العالم يمارسون أسلوب الحراثة المتنقلة التي تعتمد على منح الأرض فترة إراحة مناسبة قد تمتد لسنة أو عدة سنوات، إلا أن الحاجة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والغذائية للشعوب جعلت من إمكانية إعطاء الأرض الراحة الكافية المناسبة لها أمراً مستحيلا، أفقدها قدرتها على الإنتاج كما هو الحال بالنسبة للأراضي الهامشية حيث الاستمرار في زراعتها بكثافة أكبر من أن تستطيع التربة تحملها يفقدها خصوبتها وبالتالي تصبح قليلة الإنتاج ومن ثم يتم تركها لعدم الجدوى الاقتصادية من زراعتها ما يزيد من مساحة الأراضي الزراعية المهجورة التي تتجه نحو التصحر كما هو شأن الملوحة التي قد تصيب الأراضي الزراعية نتيجة الإفراط في عملية الري وفقدها خصوبتها وقدرتها على الإنتاج.

كذلك، يعتبر عدم الأخذ في الاعتبار كلفة وانعكاسات السعي والتسرع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة الصناعية منها على حساب الأنشطة الزراعية من الأسباب التي أدت إلى فقدان المزيد من الأراضي الزراعية ما ساهم في نقصان حصة الفرد من الإنتاج الزراعي كما هو الحال بالنسبة إلى الرعي الجائر وإزالة الغابات والإفراط في استخدام الحطب للطهو والتدفئة وهي أنشطة يمارسها الفقراء بشكل عام، لذلك تعتبر هذه الأنشطة مسؤولة عن (70 ٪) من التلف والتردي الذي يحدث للتربة في العالم من خلال زيادة تعرض التربة لعوامل التعرية المختلفة.

أخيراً وبناء على ما تقدم يمكن القول إن تنمية القطاع الزراعي تعتبر من القضايا الحيوية المهمة التي يجب أن تأخذ مكانها الطبيعي في سلم أولويات التنمية المستدامة من خلال بذل المزيد الجهود نحو تحسين القدرة الإنتاجية للتربة باستخدام الأسمدة الكيميائية باعتدال وبالقدر المناسب بحيث تأخذ بعين الاعتبار تلوث المياه الجوفية الناجم عن ري المزروعات المسمدة وذلك لأن المياه الجوفية تعتبر من أهم مصادر المياه العذبة في الطبيعة، كما أن تنمية القطاع الزراعي باستخدام أساليب الري الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والابتعاد عن الممارسات الزراعية غير المستدامة من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية للتربة وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول والذي من شأنه أن يزيد القدرة على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة ما يخفف من معدل البطالة وحدة الفقر، كما يساهم في إيجاد فرص عمل أكثر للمرأة خاصة الريفية.

كما أن تنظيم الرعي بشكل عام كإنشاء المحميات الرعوية والحد من قطع الأشجار واستخدامها في التدفئة والطهو من شأنه أن يخفف من درجة وحدة ومساحة التعرية التي يمكن أن تتعرض لها التربة لما لها من أهمية في اتزان النظام البيئي حيث تشكل المراعي والغابات موطناً للتنوع البيولوجي وعاملاً مؤثراً في تخفيف حدة التغير المناخي بامتصاصها لغاز ثاني أكسيد الكربون المتسبب الأساس في ظاهرة الاحتباس الحراري.